الأمم المتحدة

A/C.2/56/SR.34

الجمعية العامة

الدورة السادسة والخمسون

Distr.: General
6 February 2003
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الرابعة والثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد مبايو (نائب الرئيس) ..... (الكاميرون)

المحتويات

البند ١٠٦ من جدول الأعمال: مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا

(أ) مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا

(ب) تنفيذ برنامج العمل لأقل البلدان نموا للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠

البند ٩٥ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

(ب) النظام المالي الدولي والتنمية (تابع)

(د) أزمة الديون الخارجية والتنمية (تابع)

البند ١٠٥ من جدول الأعمال: العولمة والاعتماد المتبادل (تابع)

البند ١٠٧ من جدول الأعمال: النظر على صعيد دولي رفيع المستوى مشترك بين الحكومات في موضوع تمويل التنمية (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

01-66784 (A)
0166784

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ١٠٦ من جدول الأعمال: مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا (A/56/222-S/2001/736 و A/56/306 و A/56/358)

(أ) **مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا** (A/56/297 و Corr.1، و A/56/306، و A/56/434، و A/56/645 و Add.1، و A/C.2/56/5)

(ب) **تنفيذ برنامج العمل لأقل البلدان نموا للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠** (A/56/208 و A/56/306)

عرض ومناقشة عامة

١ - **السيدة براندوين** (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية): قالت إن مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا عقد في بروكسل خلال الفترة من ١٤ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠١، عملا بقرار الجمعية العامة ١٨٧/٥٢. وعينت الجمعية مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية مركز تنسيق للتحضير لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا. وقد استعرض المؤتمر التقدم الذي أحرزته أقل البلدان نموا في التسعينيات وتعزيز تدابير الدعم الدولي التي اتخذت في ذلك العقد، واعتمد برنامج عمل لأقل البلدان نموا للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠.

٢ - وأضافت قائلة إن الجمعية العامة كانت قد طلبت في قرارها ٢١٤/٥٥ إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها السادسة والخمسين تقريرا عن نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا. وتضمن التقرير الذي أعد استجابة لذلك الطلب (A/56/297) تقييما لنتائج المؤتمر وسردا لعمليته التحضيرية.

٣ - وأشارت إلى أن الجمعية العامة كانت قد أشارت في الفقرة ١٥ من قرارها ٢١٤/٥٥ إلى مستوى الموارد الحالية للميزانية العادية المتاحة لمكتب المنسق الخاص لأقل البلدان نموا، والبلدان غير الساحلية، والبلدان الجزرية النامية، وطلبت إلى الأمين العام أن يعمل على إتاحة الموارد الكافية لما تبقى من فترة السنتين الحالية، بحسن تدبير الموارد المتاحة لديه، وأن يرفع تقريرا بهذا الشأن إلى الجمعية في دورتها السادسة والخمسين. وقد تضمن التقرير الذي أعد استجابة لذلك الطلب (A/56/434)، معلومات عن الموارد المخصصة لمكتب المنسق الخاص لأقل البلدان نموا، والبلدان غير الساحلية، والبلدان الجزرية النامية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١.

٤ - وتابعت كلامها قائلة إن الجمعية العامة كانت قد طلبت في الفقرة ١٠٣ من قرارها ٢٤٩/٥٤، إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن فعالية مهام الوحدة المعنية بالبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الجزرية الصغيرة النامية قبل نهاية فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١. وقد أشار التقرير الذي أعد استجابة لذلك الطلب (A/56/208) إلى أن الوحدة قد أعيد إنشاؤها وتعمل بطاقتها الكاملة.

٥ - **السيد أسدي** (جمهورية إيران الإسلامية): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧، وكرر بوضوح تضامن مجموعة الـ ٧٧، الكيان الدولي الوحيد الممثل لبلدان الجنوب النامية، مع أقل البلدان نموا. وقال إن المجموعة ترحب بعقد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا في بروكسل؛ وإن المجموعة قد شاركت مشاركة تامة في الأعمال التحضيرية للمؤتمر وفي أعماله. واستدرك قائلا إنه كان ينبغي للمؤتمر أن يحقق أكثر مما حققه، وبالتالي كان ينبغي تركيز الجهود على تنفيذ برنامج عمل المؤتمر.

٦ - وقال إن برنامج العمل يتضمن طائفة من التدابير في مختلف المجالات. غير أن تنفيذ هذا البرنامج على تواضعه وإنشاء آلية للمتابعة سيستلزمان موارد جديدة. لذا آن الأوان للجمع بين القول والفعل، ومرة أخرى يدعو الفريق

البلدان المتقدمة ومنظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات المتعددة الأطراف إلى القيام بما يلزم للوفاء بالتزاماتها.

٧ - ومضى يقول إن الإرادة السياسية لإحراز التقدم يجب أن تستمر وأن تشكل الأساس لبيئة دولية داعمة من شأنها أن تيسر تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية في أقل البلدان نمواً. وقال إن الأمر سيتعلق أساساً ببناء قدرات هذه البلدان الإنتاجية والبشرية والمؤسسية، وتحسين فرص وصولها إلى الأسواق والتشجيع على زيادة تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار المباشر الأجنبي. وينبغي أيضا اتخاذ تدابير خاصة لفائدة أقل البلدان نموا من أجل منع استمرار تدهور حالتها.

٨ - وقال إن لمنظومة الأمم المتحدة دورا كبيرا ينبغي لها أن تقوم به في مجال تنمية أقل البلدان نمواً. فقد أكدت المناقشات التي جرت قبل مؤتمر بروكسل وأثناءه ضرورة تحسين التنسيق داخل المنظومة. وتناول تقرير الأمين العام (A/56/645) الجوانب الرئيسية من تلك المسألة وتضمن توصيات جديرة بالاهتمام. وتتمثل الفكرة الرئيسية في إنشاء مكتب للممثل السامي لأقل البلدان نموا، والبلدان غير الساحلية النامية والدول الجزرية الصغيرة النامية، التي تدعمها مجموعة الـ ٧٧ بدون تحفظ. ولن يكون المكتب مسؤولا إلا على التنسيق والدعوة وإعداد التقارير، بينما ستستمر مؤسسات أخرى في منظومة الأمم المتحدة، بما فيها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، في اضطلاعها بمهام التحليل والتعاون التقني، وفقا لولاياتها وامتيازاتها النسبية. ويجدر التأكيد على أن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية يشكل، داخل منظومة الأمم المتحدة، هيئة ذات خبرة فريدة في المسائل المتعلقة بأقل البلدان نموا وأنه سيواصل دوره الخاص الذي يقوم به إزاء المكتب. وعلاوة على ذلك، قام المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية، الذي عقد في الدوحة بقطر، بزيادة مسؤوليته عن تقديم الدعم التقني، لا سيما في ميدان التجارة.

٩ - وتابع كلامه قائلا إن من المؤمل أن تتمكن اللجنة بفضل المفاوضات التي ستجري عقب المناقشة العامة بشأن مشروع القرار، من التوصل إلى نتيجة توفيقية ستضمن مصالح جميع البلدان الأقل نموا في الأجل الطويل. ويجب أن تشكل التوصيات الواردة في التقرير (A/56/645) أساسا لعمل اللجنة ويجب أن تمكن من تعزيز تماسك أنشطة المنظمة من أجل تنمية أقل البلدان نمواً دون التأثير سلبيا على القدرات المؤسسية والبرنامجية لأي من العناصر المكونة للمنظومة.

١٠ - **السيد فان دير بلويم** (بلجيكا): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول المنتسبة إليه وهي إستونيا، وبلغاريا، وبولندا، وتركيا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وقبرص، ولاتفيا، وليتوانيا، ومالطة، وهنغاريا، بالإضافة إلى أيسلندا، وقال إن الاتحاد الأوروبي كان له شرف استضافة مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا في بروكسل في أيار/مايو ٢٠٠١. ويرحب الاتحاد بالتقدم الذي أحرز في هذا المؤتمر، مؤكدا أن برنامج العمل والإعلان اللذين اعتمدهما المؤتمر مكنا من وضع التزامات محددة. فمبدأ الشراكة، إذا قرن بالمسؤولية المتبادلة المشتركة، يشكل أساس برنامج العمل. ولن تكون الالتزامات المتعهد بها ذات شأن إلا إذا نفذت، وقد أظهر الاتحاد الأوروبي، بمبادرته بفتح أسواقه وتعهده بعدم ربط مساعداته بشروط، أنه مستعد لتحمل مسؤولياته في هذا الصدد.

١١ - وفيما يتعلق بمتابعة المؤتمر، قال إن تنفيذ برنامج العمل على الصعيدين الوطني والإقليمي أمر أساسي، ويجب على الحكومات أن تحول من الآن هذا البرنامج إلى خطط

إنمائية وطنية. ويعتمد الاتحاد الأوروبي على جميع مؤسسات الأمم المتحدة، لا سيما مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، لمساعدة الحكومات على ذلك، لا سيما من خلال التقييم القطري المشترك وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وبالنسبة لجميع البلدان الأقل نموا تقريبا، ستأخذ الخطة الإنمائية الوطنية شكل ورقة استراتيجية للحد من الفقر. ومن المهم أيضا الحفاظ على استمرارية المناقشة التي بدأت في بروكسل، من أجل تحسين صورة البلدان الأقل نموا وتعزيز قضيتها.

١٢ - وأضاف قائلا إن على المجلس الاقتصادي والاجتماعي أيضا أن يقوم بدور مركزي، وإن الاتحاد الأوروبي يرحب بقرار المجلس إدراج بند في جدول أعماله بشأن تنسيق وتنفيذ برنامج العمل، وهو قرار يأمل الاتحاد أن تؤيده الجمعية العامة قريبا.

١٣ - وفيما يتعلق بإحداث آلية للمتابعة، قال إن الاتحاد الأوروبي يؤيد تعيين ممثل سام يكون مسؤولا بشكل مباشر أمام الأمين العام، وبتحويل مكتب الأمم المتحدة الحالي للمنسق الخاص لأقل البلدان نموا، والبلدان غير الساحلية والبلدان الجزرية النامية إلى مكتب للممثل السامي. وسُر الاتحاد لملاحظة إعادة تحديد دور مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ودور المكتب. وينبغي للممثل السامي أن يقوم بدور المنسق لمشاكل البلدان الأقل نموا، بينما ينبغي للمؤتمر أن يكون مسؤولا عن المزيد من المهام الخاصة نظرا لتجربته. وينبغي توضيح الجوانب المتعلقة بميزانية الآلية.

١٤ - **السيد ستانيسلافوف** (الاتحاد الروسي): قال إن من العاجل أكثر من أي وقت مضى، أن تُحَل في زمن العولمة مشكلة الفقر والتهميش في أقل البلدان نموا، وذلك هدف لن يتحقق إلا من خلال تحسين التعاون في إطار الأمم المتحدة، وبالشراكة مع القطاع الخاص. وبناء عليه، ساهم بلده مساهمة إيجابية في العمل المثمر الذي حققه مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا. وقال إن الالتزامات المتعهد بها في المؤتمر ستساعد على تخفيف حدة الوضع الاجتماعي والاقتصادي في أقل البلدان نموا، إذا بذلت جهود كافية للوفاء بهذه الالتزامات.

١٥ - وقال إن القضاء على الفقر في أقل البلدان نموا ومنع تهميشها رهن بإشراكها بصورة أعمق في التجارة العالمية، وبزيادة الاستثمار في قطاع الإنتاج وفي وضع الهياكل الأساسية. ولذلك فإن بلده يؤيد نظام الأفضليات المعمم ومبادرة ''كل شيء إلا الأسلحة''. وقال إن تأييد بلده ليس مجرد تأييد سياسي وإنما يعكس أيضا تدابير ملموسة. فمعظم المنتجات المستوردة من أقل البلدان نموا تدخل بلده معفاة من الجمارك ولا تخضع لنظام الحصص أو التدابير الحمائية بأي شكل من الأشكال. وبلده مستعد لتوسيع نطاق هذا المبدأ ليشمل جميع السلع المستوردة من أقل البلدان نموا، باستثناء الأسلحة.

١٦ - وتابع كلامه قائلا إن عبء الديون يشكل عقبة تعترض البلدان الفقيرة في التخلص من تخلفها. وقال إن التدابير المتفق عليها دوليا، في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، من أجل التخفيف من هذا العبء، ينبغي أن تعطى لها الأولية من قبل الجميع. وقد أيد بلده هذه المبادرة منذ البداية ويعتزم الامتثال للاتفاقات ذات الصلة. ويعتزم خفض ٢٨ بليون دولار من إجمالي الديون المترتبة على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

١٧ - وقال إن نجاح برنامج العمل سيتوقف على فعالية عمل آليات التنفيذ والمتابعة التي ستنشأ على جميع المستويات، عبر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. ومن المهم للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يقوم بدور إيجابي في هذا الصدد. وقد رسم مؤتمر الأمم المتحدة ''خريطة

الطريق'' لأقل البلدان نموا، وسيتعلق الأمر بتنفيذ برنامج العمل من الآن فصاعدا.

١٨ - ومضى قائلا إن للممثل السامي دورا خاصا أيضا ينبغي له أن يقوم به، من خلال تعبئة الدعم أساسا في المجتمع الدولي لأقل البلدان نموا والمساهمة في تنفيذ برنامج العمل. وقال إن الاتحاد الروسي سيتعاون مع الممثل السامي، ويعتزم أن يدرس بعناية المقترحات المتعلقة بمهامه، ومستواه ومكتبه الواردة في الوثيقة A/56/645 وAdd.1، استعداداً لمناقشة هذه المسألة.

١٩ - **السيد هيراتا** (اليابان): قال إن وتيرة التنمية أثناء النصف الثاني من القرن السابق ازدادت بشكل لم يسبق له مثيل في التاريخ، مما عاد بالنفع العميم على البشرية. غير أنه في البلدان النامية وبخاصة أقل البلدان نموا، لا يزال هناك الكثير ينبغي عمله من أجل اللحاق بالركب. ومن أجل تحقيق الأهداف الإنمائية التي حددتها كبريات المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة، مثل تلك المتعلقة بالحد من الفقر، ينبغي لأقل البلدان نموا ولشركائها في التنمية بذل جهود حثيثة لتنفيذ برنامج العمل الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا.

٢٠ - وقال إن اليابان يدعم أقل البلدان نموا بشكل إيجابي في مجموعة من المجالات، منها التجارة والمساعدة الإنمائية الرسمية والتخفيف من وطأة الديون، حتى لا تتخلف تلك البلدان عن الركب. وإدراكا لأهمية مساهمة التجارة في تنمية أقل البلدان نموا، تقوم اليابان حاليا بتحسين الشروط التفضيلية للدخول إلى أسواقها من خلال السماح بدخول ٩٩ في المائة من المنتجات المعدنية والصناعية لهذه البلدان معفاة من الجمارك ونظام الحصص. وينفذ اليابان حاليا أيضا برامج للمساعدة التقنية من أجل بناء القدرات المتعلقة بميدان التجارة في تلك البلدان. وخصص اليابان أزيد من بليون دولار من المساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نموا في عام ٢٠٠٠. وكان اليابان أكبر بلد مانح لأقل البلدان نموا عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩. وفي ١٩٩٩ تلقى ٤٧ بلدا من أصل ٤٩ من البلدان الأقل نموا المساعدة الإنمائية الرسمية من اليابان. ومؤخرا، ومن أجل التخفيف من وطأة الدين على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، يساهم اليابان في تنفيذ المبادرة المعززة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وقرر أن يخفض مطالباته المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية وغيرها من المطالبات الرسمية بنسبة ١٠٠ في المائة، وأن يساهم في الصناديق الاستئمانية للبنك الدولي.

٢١ - وفيما يتعلق بمتابعة برنامج العمل، قال إن من المهم أن يتاح لأقل البلدان نموا ولشركائهم في التنمية ما يكفي من الوقت للوفاء بالتزاماتهم قبل عقد اجتماعات الاستعراض. فينبغي مراعاة الوهن الذي أصاب الدول الأعضاء نتيجة كثرة الاجتماعات التي يتعين عليها فيها أن تستعرض نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة الكبرى التي عقدتها الأمم المتحدة. وذكر أن وفده مستعد للنظر في أي اقتراح بإنشاء آلية جديدة في الأمانة العامة لمتابعة البرنامج، شريطة أن تحسن هذه الآلية العمل المضطلع به من حيث الكفاية والفعالية دون تكرار عمل مكتب المنسق الخاص لأقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية والبلدان الجزرية النامية في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، أو تكرار عمل مكتب المنسق الخاص لأفريقيا وأقل البلدان نموا أولا؛ وألا تترتب على إنشاء هذه الآلية الجديدة أي آثار في الميزانية ثانيا.

٢٢ - وقال إن الاجتماعات الدولية للاستعراض وآلية المتابعة في الأمانة العامة ستساهم ولا شك في تنفيذ البرنامج، لكن التنفيذ على الصعيد الوطني في كل بلد من البلدان الأقل نموا هو مفتاح النجاح. لذا ينبغي لأقل البلدان نموا أن تضطلع بنفسها بتصميم وصياغة السياسات الوطنية الملائمة بمحض إرادتها واختيارها من أجل تهيئة الظروف المواتية

للتنمية، وأن تكون مسؤولة في المقام الأول عن تنفيذ هذه السياسات والتدابير تنفيذا فعالا.

٢٣ - **السيد كولبي** (النرويج): قال إن حكومته تولي أهمية كبرى لنتائج مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا؛ وأن إعلان بروكسل وبرنامج العمل الجديد لأقل البلدان نموا يجسدان شراكة أكثر فعالية في مجال تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه البلدان. وأعرب عن تقديره الخاص لمساهمة أقل البلدان نموا بشكل بناء في الأعمال التحضيرية وفي المؤتمر نفسه وللدور الإيجابي الذي قامت به الوكالات المعنية التابعة للأمم المتحدة، ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية.

٢٤ - وتابع كلامه قائلا إن مؤتمر بروكسل قد أوفى بوعوده: فمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ستبذل أي جهد لفتح أسواقها للمنتجات الآتية من أقل البلدان نموا، وقد أكد ذلك المشاركون في المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد في الدوحة، إذ التزموا بدخول منتجات تلك البلدان إلى أسواقهم بدون رسوم جمركية وبدون حصص. وقال إن بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وإن كانت بعيدة من تحقيق أهدافها في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية، قد قدمت تعهدات كبيرة وقررت، بوجه خاص، عدم ربط المعونة المقدمة لأقل البلدان نموا بشروط، وتحسين نوعية المساعدة الإنمائية الرسمية. والتزم المجتمع الدولي أيضا باتخاذ تدابير جديدة لتخفيف وطأة الديون على تلك البلدان وبتعزيز الاستثمارات المنتجة والشراكات الخاصة في هذه البلدان. ولعل الأهم من ذلك هو أن أقل البلدان نموا اضطلعت بمسؤوليتها عن تنميتها وعن تهيئة الظروف الأساسية لهذه التنمية. وبإمكان المجتمع الدولي أن يساعدها على تحقيق أهدافها الإنمائية، لكنها هي الوحيدة التي ينبغي لها أن تتحكم في هذه العملية.

٢٥ - ومضى يقول إن هذه القرارات وإن كانت مشجعة، لن تكون ذات قيمة كبيرة إذا ظلت مجرد وعود باطلة. فعلى جميع الأطراف المعنية أن تبذل ما في وسعها من أجل الوفاء بالتزاماتها على الصعيدين الوطني والدولي وأن تربط هذه الجهود، كما اقترح الاتحاد الأوروبي، بخطط التنمية الوطنية، بما فيها ورقة استراتيجية الحد من الفقر، والتقييم القطري المشترك، وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وستحتاج أقل البلدان نموا إلى المزيد من الدعم الدولي، إذا أريد أن تتحقق هذه الأهداف، لكن برنامج العمل لن ينفذ إذا لم يُشرَك القطاع الخاص في تلك الجهود و لم تعمل أقل البلدان نموا على تعزيز بيئة مواتية لتعبئة الموارد الوطنية والدولية. ويجب على وكالات الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات الدولية أن تظهر التزامها إزاء أقل البلدان نموا أيضا. وتعد خطة الدوحة للتنمية إنجازا هاما غير مسبوق في مجال دمج هذه البلدان في النظام التجاري المتعدد الأطراف؛ وتجدر الإشارة أيضا إلى الالتزامات التي تُعهد بها مؤخرا في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية في اجتماع لجنة التنمية التابعة للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

٢٦ - وتابع كلامه قائلا إن من المهم البقاء في المسار الصحيح في مجال تنفيذ برنامج العمل؛ ولذلك رحب باقتراح مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وضع مؤشرات لرصد الالتزامات السبعة لبرنامج العمل. ويجب أن تتم المتابعة على الصعيد القطري في المقام الأول، لكن من المهم أيضا تعزيز مشاركة المجتمع الدولي مشاركة إيجابية. وأعرب عن سروره لملاحظة الدور الهام الذي سيسند إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هذا المجال في السنوات المقبلة.

٢٧ - وأعرب عن سروره أيضا لكون الأمين العام اقترح تعيين ممثل سام لأقل البلدان نموا، والبلدان غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، استجابة لطلب قُدم في مؤتمر بروكسل؛ وقال إن مشاكل أقل البلدان نموا ينبغي تسليط مزيد من الضوء عليها في النظام المشترك بين الوكالات.

وبينما أيد مختلف العناصر الواردة في اقتراح الأمين العام فيما يتعلق بولاية الممثل السامي، قال إن على أقل البلدان نموا أن تحدد موقع مكتب الممثل السامي؛ غير أن القضايا المتعلقة بالصحة وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والعمل يجب أن تظل على رأس جدول الأعمال وبالتالي ستتطلب من الممثل السامي أن يحافظ على حضوره في جنيف.

٢٨ - وقال إن من اللازم إقامة روابط أوثق مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وهيئات الأمم المتحدة مثل البرنامج الإنمائي ومؤسسات بريتون وودز؛ غير أن القدرات التحليلية لمؤتمر الأمم المتحدة ستظل ضرورية مع ذلك. وينبغي للتقرير السنوي المتعلق بأقل البلدان نموا أن يظل نقطة مرجعية أساسية لمتابعة المسائل التي تحظى باهتمام تلك البلدان. وعلاوة على ذلك، إذا كان إنشاء آلية جديدة لن يستلزم تكاليف إضافية، فإن آلية قائمة ستصاب بالضعف. وتساءل عما إذا كانت مصلحة أقل البلدان النامية في حرمان مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية من الموارد وإن كان هذا المؤتمر لم يكن عند الآمال المعقودة عليه فيما يتعلق ببرامج العمل السابقة، لذا على المجتمع الدولي ككل أن يتحمل المسؤولية عن هذا الفشل.

٢٩ - واختتم كلامه قائلا إن وفده وإن كانت لديه عدة أسئلة يريد إثارتها فهو مستعد للمشاركة في المشاورات المقبلة بشأن آلية المتابعة الجديدة بفكر متفتح ويأمل أن تخدم هذه الآلية مصالح أقل البلدان نمواً.

البند ٩٥ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

(ب) النظام المالي الدولي والتنمية (تابع) (A/C.2/56/L.33)

مشروع القرار *A/C.2/56/L.33*

٣٠ - **السيد زاري زار** (جمهورية إيران الإسلامية): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وعرض مشروع القرار A/C.2/56/L.33 المعنون ''نحو هيكل مالي دولي معزز ومستقر يستجيب لأولويات النمو والتنمية، ولا سيما في البلدان النامية، ولتعزيز العدالة الاقتصادية والاجتماعية''. وقال إن مشروع القرار، كما قررت اللجنة، هو إجرائي محض بطبيعته؛ لذا يأمل أن تكون مناقشة هذا المشروع وجيزة.

(د) أزمة الديون الخارجية والتنمية (تابع) (A/C.2/56/L.32)

مشروع القرار *A/C.2/56/L.32*

٣١ - **السيد زاري زار** (جمهورية إيران الإسلامية): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وعرض مشروع القرار المعنون ''تعزيز التعاون الدولي من أجل إيجاد حل دائم لمشاكل الديون الخارجية للبلدان النامية''. وقال إن اللجنة قررت ألا تعتمد إلا مشاريع القرارات ذات الطابع الإجرائي في إطار البند ٩٥ من جدول الأعمال؛ وبالتالي فإن الهدف الأساسي لمشروع القرار هو ضمان بقاء البند في جدول أعمال الجمعية العامة في دورتها المقبلة علما بأن اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية ستناقش هذه المسألة وسينظر المؤتمر فيها بمزيد من التعمق. واختتم كلامه قائلا إن وفده يأمل أن تكون مناقشة هذا المشروع وجيزة.

البند ١٠٥ من جدول الأعمال: العولمة والاعتماد المتبادل (تابع) (A/C.2/56/L.34)

مشروع القرار *A/C.2/56/L.34*

٣٢ - **السيد زاري زار** (جمهورية إيران الإسلامية): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وعرض مشروع القرار A/C.2/56/L.34 المعنون ''دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل''. وقال إن مشروع القرار، كما قررت اللجنة، هو إجرائي محض بطبيعته؛ فالهدف الأساسي منه هو ضمان بقاء البند في جدول أعمال

الجمعية العامة في دورتها المقبلة؛ لذا يأمل وفده أن تكون مناقشة هذا المشروع وجيزة.

البند ١٠٧ من جدول الأعمال: النظر على صعيد دولي رفيع المستوى مشترك بين الحكومات في موضوع تمويل التنمية (تابع) (A/C.2/56/L.31)

مشروع القرار *A/C.2/56/L.31*

٣٣ - **السيد زاري زار** (جمهورية إيران الإسلامية): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين وعرض مشروع القرار A/C.2/56/L.31 المعنون ''المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية''. وقال إن مشروع القرار، كما قررت اللجنة، هو إجرائي محض بطبيعته؛ لذا يأمل وفده أن يكون هذا المشروع موضوع مناقشة وجيزة وبناءة وأن يتم التوصل إلى توافق في الآراء في أقرب وقت ممكن.

رفعت الجلسة في الساعة ١١/٢٠.